

Distr.: General
24 June 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

البنديان ١٣١ و ١٣٢ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في
إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال
الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة
في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهتان من الأمين
العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

أود أن أطلعكم على الحالة المالية الخطيرة التي ما زالت تحيق بالمحكمة الجنائية الدولية
ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على حد سواء، وذلك بسبب عدم قيام
دول أعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد. وبالرغم من إقرار الجمعية
العامة ميزانيتي المحكمتين، استمرت الحالة النقدية للمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا
السابقة في التدهور، إذ أن الاشتراكات المقدمة ما زالت دون مستوى الأنصبة المقررة. وفي
نهاية عام ٢٠٠٢، كانت المحكمتان تعانيان من عجز نقدي طفيف. وفي نهاية كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لم تسدد ١١١ دولة عضوا اشتراكاتها التي بلغ مجموعها ما يزيد على



٨٨ مليون دولار بالنسبة للمحكمتين، وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٤، تفاقمت الحالة بشكل جعل أعمال المحكمتين المستقبلية في خطر.

وفي هذا الصدد، وجه المراقب المالي في آب/أغسطس ٢٠٠٣ رسائل إلى الممثلين الدائمين لجميع الدول الأعضاء التي لم تسدد اشتراكاتها المقررة للمحكمتين، أبلغهم فيها بنفاد النقدية المتاحة لهاتين المحكمتين، وبأن الأمانة العامة اضطرت إلى الاقتراض من الأموال المخصصة لبعثات حفظ السلام المنتهية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ونظرا لعدم تحسن الحالة المالية، كتبتُ شخصا إلى رؤساء الدول الأعضاء التي ما زالت عليها متأخرات لم تسدها لميزانية المحكمتين، وأكدتُ انشغالي حيال الأثر الذي قد يترتب على استمرار هذه الحالة بالنسبة لقدرة المحكمتين على تنفيذ استراتيجية إنجاز أعمالهما.

وفي ضوء تفاقم هذه الحالة بسبب تأخر ١٤٦ دولة عضوا عن تسديد اشتراكاتها المقررة البالغ مجموعها ١٥٢ مليون دولار في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، وجه المراقب المالي مجددا يوم ١٦ حزيران/يونيه رسائل إلى الممثلين الدائمين لجميع الدول الأعضاء ملتصا من الدول الأعضاء التي لم تدفع اشتراكاتها المقررة إشعاره بالموعد المحتمل لوصول تلك الاشتراكات. وفي الوقت ذاته، واعتبارا من أيار/مايو ٢٠٠٤، اتخذت المنظمة خطوات لتجميد التوظيف في المحكمتين وتقليص أعمالهما. وما لم تدفع الدول الأعضاء مبالغ جديدة هامة للمحكمتين في القريب العاجل، سيقضي الأمر اتخاذ خطوات إضافية. ولن يكون من قبيل المغالاة تأكيد ضخامة الأزمة المالية التي تحيق بالمحكمتين أو أهمية وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية.

وكما سبق لرئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا أن أشار في رسالته إلى مجلس الأمن يوم ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/420)، تمثل الإجراءات المتخذة لمعالجة المصاعب المالية المستمرة التي تواجهها المحكمتان خطرا واضحا ومائلا بالنسبة لإنجاز الأعمال اليومية للمحكمة، وخصوصا بالنسبة لقدرتها على الوفاء بأهداف استراتيجية إنجاز أعمالها وسلامة المحاكمات والإجراءات القضائية الجارية. فضلا عن ذلك، أرى أن هذه الحالة المالية الخطيرة التي تحيق بالمحكمتين ستضع مصداقية الأمم المتحدة موضع شك، وخاصة التزامها بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة على حد سواء.

وأرجو منكما التفضل بعرض هذه الرسالة على أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن عن طريق تعميمها كوثيقة من وثائق الجمعية والمجلس.

(توقيع) كوفي ع. عنان